# أيديولوجية التوازن الاجتماعي وحقيقة الصراع الطبقي في البلاد النامية

بقلم السيد يسين

لا يدرك كثير من الناس في بلاد العالم المختلفة أن التاريخ الانساني يدخل في الوقت الراهن من ابواب الثورة العلمية والتكنولوجية ، مما ستترتب عليه آثار بعيدة المدى في تكوين المجتمعات الانسانية ، بل وفي طبيعة الانسان ذاته .

وهذه الثورة العلمية والتكنولوجية تقوم أساسا على العلم من ناحية ، باعتباره قوة انتاجية مباشرة في الانتاج ، تضاف الى قوى الانتاج التقليدية من رأسمال وموارد وطاقة بشرية ، وعلى التكنولوجيا ، التي هي في أبسط تعريفاتها « التطبيقات العملية للعلم » . غير أن أهم ما ينبغي التركيز عليه ، أن هذه الثورة العلمية والتكنولوجية ليست ـ كما يذهب الى ذلك بعض الفلاسفة وعلماء الاجتماع الغربيين ـ ثورة صناعية اخرى ، وبعبارة أخرى ليست هذه الثورة مجرد « طبعة ثانية » من الثورة الصناعية الاولى التي هزت العالم وغيرت موازينه . وليس هذا مجرد حكم تأملي ، بل هو نتيجة لدراسة السمات الرئيسية لهذه الثورة ، وأهمها الاعتماد على العلم كقوة انتاجية ، وتغير نمط التنمية الاقتصادية ، وتغير دور الانسان في عملية الانتاج ، وتغير تكوين الطبقات الاجتماعية بظهور طبقات جديدة واختفاء طبقات قديمة الى غير ذلك من سمات لا يتسع المقام للافاضة فيها .

وقد جعلت الثورة في وسائل الاتصال مراقبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في العالم مسألة هينة ميسورة ، بحيث تقع على عاتق الباحثين والمثقفين في البلاد المختلفة مهمة التعريف بها وتحليلها وارجاعها الى أصولها . وتبدو أهمية هذه المهمة فيما يتعلق بالثورة العلمية والتكنولوجية ، التي ينبغي اثارة الوعي بأبعادها المتعددة وآثارها الكبرى بين جماهير الشعوب في العالم الثالث.

وقد يذهب بعض الكتاب الى أن هذه الثورة لا تعني مباشرة دول العالم الثالث بقدر ما تعني المجتمعات المتقدمة التي أتيح لها أن تشهد الفصول الاولى لهذه الثورة . الا أن هذا الرأي مردود عليه ، بأن هذه الثورة العظمى التي تشق مجراها في الدول الصناعية المتقدمة ستؤثر تأثيرا بالغا في تشكيل مصير دول العالم الثالث من خلال قنوات متعددة .

وهذا ما يؤكده الفيلسوف الاشتراكي التشيكوسلوفاكي رادوفان ريشتا الذي اشرف على اجراء بحث تكاملي ضخم عن الآثار الاجتماعية للثورة العلمية والتكنولوجية ، نشرت في باريس ترجمته الفرنسية بعنوان : « الحضارة في مفترق الطرق » وذلك في عام ١٩٦٩ .

ويؤكد ريشتا أنه اذا كان صحيحا ان الثورة العلمية والتكنولوجية لن تؤثر مباشرة ـ في بداياتها ـ سوى على البلاد الصناعية البالغة التقدم ، الا أنها ستصبح ـ بغير أدنى شك ـ ومنذ مراحلها الاولى عملية عالمية ، لا بد لها أن بصماتها على العالم كله ، وذلك بحكم الطابع العالمي للعلم ، الذي هو عماد هذه الثورة ومحورها الاساسي . وهكذا يمكن القول أن هذه الثورة ستؤثر تأثيرا حاسما على التنمية في العالم الثالث .

ومن ناحية أخرى ، فمشكلات العالم الثالث الجسيمة يمكن أن توجه ضربة قاضية لمسار الثورة العلمية والتكنولوجية . فقد انتهى الزمن الذي كان يمكن فيه قسمة العالم الى نصفين غير متساويين: احدهما غني بل ومترف في ثرائه ، والثاني فقير بل ومسرف في بؤسه وشقائه . ان التفاوت الضخم بين الدول الغنية والدول الفقيرة يعد نتيجة مباشرة للحضارة الصناعية المعاصرة التي افرزتها الرأسمالية وكان من نتيجتها ـ اذا اعتمدنا على المؤشرات الاقتصادية ـ أن اصبحت الفروق بين بعض البلاد المتقدمة ( مثل الولايات المتحدة الامريكية ) وبعض البلاد المتخلفة ( مثل أندونيسيا ) بنسبة ١٠ : ١ ، بل أن هذه النسبة تصل في بعض الحالات الى ٥٠ : ١ . وأخطر ما في الامر، ان هذه الفروق الجسيمة ستزداد حدة في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية .

ولعله من التناقضات الرهيبة الموجودة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، أن مجموعة الدول الاولى ودعت أو هي في سبيلها لوداع عهد الثورة الصناعية الذي امتد قرونا ، في حين ان مجموعة الدول الثانية ـ في غالبيتها العظمى ـ ما زالت تخطو أولى خطواتها في طريق التصنيع ، محاولة ما وسعها الجهد أن تتخطى القرون التي اجتازتها قبلها الدول المتقدمة ، وهي في هذه المحاولة تحاول ان تلحق بالركب المتقدم عن طريق اختزال حقب كاملة من الزمن . ولكن كيف السبيل الى ذلك ؟ وما هي الوسائل التي تمكنها من القضاء على كل قيود التخلف التي تعوق مسيرتها ، لتنطلق الى آفاق التقدم الرحيبة ؟ وهل تكفي الدعوة الى استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة لحل كل المشكلات العويصة التي تجابهها دول العالم الثالث ؟ وهل يمكن استخدام التكنولوجيا أو تعميمها بغير الاستناد الى ايديولوجية واضحة محددة المعالم ؟ واذا كان لا بد من ايديولوجية ترتكز عليها التكنولوجيا فما هي نوعية هذه الايديولوجية ؟

هذه الاسئلة وكثير غيرها ترد على الذهن على الفور ، حين تثار

مشكلات التخلف والتنمية في دول العالم الثالث . ويخطىء من يظن أن هناك اجابات جاهزة على هذه الاسئلة . فالمشكلات المطروحة أعقد من ان تفك طلاسمها صيغ جامدة او شعارات جوفاء . ولا بد لنا اذا ما اردنا أن نناقش قضية التخلف والتنمية في العالم الثالث أن نتفق على اطار نظري يسمح لنا بأن نجعل مناقشاتنا تسير بطريقة منهجية واضحة .

( ١ )

« اطار نظري لدراسة مشكلات العالم الثالث

اول ما ينبغي الاشارة اليه أنه يجب ان نحذر من التعميم على المجتمعات التي تندرج تحت ما يسمى بالعالم الثالث . ذلك انه تحت هذا المصطلح تندرج بلاد مختلفة تمام الاختلاف من حيث تاريخها الحضاري ، ودرجة تقدمها الاجتماعي ، ومن حيث طبيعة البناء الاجتماعي لكل منها ونوعية القوى السياسية التي تحكمها .

ويبدو ذلك واضحا تمام الوضوح اذا ما لاحظنا أنه يندرج تحت العالم الثالث بلاد أمريكا اللاتينية ، وبلاد تقع في افريقيا ، واخرى تقع في آسيا . وبالرغم مما قد يوجد بين كل هذه البلاد من سمات مشتركة ترتبط بالتخلف ـ أيا كان المعنى الذي سنعطيه له ـ الا أن هناك اختلافات جسيمة بينها . فالبلاد الافريقية مثلا يسودها النظام القبلي الذي يعوق حركة الوحدة الوطنية والقومية في كثير منها ، وهذا الوضع يخلق مصاعب من نوع خاص امام التنمية الاجتماعية والاقتصادية . غير أن هذه الظاهرة غير موجودة بالنسبة لبلاد امريكا اللاتينية ، وان كانت هذه البلاد تعاني من ظاهرة أخرى هي الصراع بين الجماعات السلالية المختلفة ، ونجد بالنسبة لعدد كبير من البلاد الآسيوية سيادة بعض القيم الاجتماعية المتخلفة المرتبطة بالمعتقدات الخرافية ، والتي تدور في فلك الاديان السائدة في هذه البلاد ويناقش عديد من الفلاسفة وعلماء الاقتصاد والاجتماع ، التأثير المعوق بل والمدمر في بعض الاحيان لهذه القيم والمعتقدات بالنسبة لمجرى التنمية في هذه البلاد . هذه القيم قد لا نجدها في بلاد امريكا اللاتينية التي تسود فيها ظواهر من نوع آخر .

خلاصة القول ، أنه يحسن ـ تقديرا للتنوع والتفاوت بين دول العالم الثالث ـ تقسيمها الى فئات ثلاث :

ـ دول امريكا اللاتينية .
ـ الدول الآسيوية .
ـ الدول الافريقية .

على هذا الاساس يمكن أن تحدد المشكلات ، وتبلور الحلول بصورة أقرب ما تكون الى الواقع الاجتماعي في هذه البلاد .

غير ان هذا لا يمنع ـ في مرحلة اولى من الدراسة ، ان نحاول وضع أيدينا على المشكلات المشتركة بين هذه البلاد ، وان كان التجريد هنا لا يغني اطلاقا عن الدراسة التفصيلية لكل فئة من فئات هذه المجتمعات التي اشرنا اليها . ومعنى ذلك أن دراستنا هذه اشبه ما تكون بالمسح الذي يسبق التعمق في فئة محددة من مجتمعات العالم الثالث .

واذا تركنا جانبا قضية التعميم والتخصيص في الحديث عن مجتمعات العالم الثالث ، فانه تبقى امامنا قضية الابعاد الاساسية التي نستطيع على ضوئها بحث ودراسة مشكلات التخلف والتقدم في هذه البلاد . ناقش هذه المشكلة مناقشة عميقة عالم الاقتصاد والاجتماع السويدي المعروف جونار ميردال في كتابه العظيم :«الدراما الآسيوية . بحث في فقر الامم » ، والذي يعد موسوعة كبرى عن مشكلات العالم الثالث . وقد خصص ميردال صفحات متعددة في بداية الجزء الاول من كتابه الذي يقع في حوالي ثلاثة آلاف صفحة، لمناقشة قضية المنهج في بحث مشكلات العالم الثالث .

واول ما يثيره ميردال ، انه لا بد من الاعتماد على منهج علم اجتماع المعرفة ( سوسيولوجيا المعرفة ) وذلك اذا ما اردنا ان نكشف عن تحيز النظريات الاجتماعية والاقتصادية الغربية التي تعرضت لمختلف مشكلات العالم الثالث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والتي صدرت الى العالم كله ، لكي يستخدمها ويطبقها ـ بغير وعي في اغلب الحالات ـ الباحثون والعلماء ، حتى الذين ينتمون منهم الى بلاد العالم الثالث ذاتها !

غير ان ميردال يقرر بوضوح انه لا يكفي اثبات تحيز هذه النظريات التي يطلق عليها نظريات « علمية » بل لا بد من الكشف عن اسباب هذا التحيز . وهذا البحث لا بد ان يؤدي بنا الى كشف القناع عن المصالح الاستعمارية التي توظف العلم الاقتصادي والاجتماعي في خدمتها ، تحت ستار موضوعية العلم وحياده !

وينتقل ميردال بعد ذلك للحديث عن المنهج الواجب الاتباع في دراسة العالم الثالث ، ويقرر منذ البداية ، ان المناهج الغربية لا تصلح بصورتها التقليدية لبحث مشكلات العالم الثالث . ذلك انه اذا كان يمكن تجريد مجتمع غربي ودراسته من وجهة النظر الاقتصادية ، فذلك مطلب يبدو مستحيلا بالنسبة لدول العالم الثالث . ففي هذه المجتمعات تختلط العوامل الاقتصادية بالعوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل السياسية في شبكة معقدة ليس من السهل فض عراها ، وتفتيتها الى جوانب مستقلة واخضاع كل منها الى دراسة خاصة . ولذلك يدعو ميردال الى تطبيق ما يطلق عليه « النهج المؤسس » The institutional appreach ويعني به ضرورة دراسة كافة المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقيم الثقافية في المجتمع بطريقة تكاملية ، اذا ما اردنا ان نفهم بطريقة حية خلاقة مشكلات مجتمعات العالم الثالث . فالتنمية الاقتصادية في هذه البلاد : نجاحها او فشلها لا يمكن فصله عن نوعية الطبقات الاجتماعية المسيطرة ، ولا عن القيم الحضارية السائدة ، ولا عن ضروب الانحراف الاجتماعي المتعددة التي قد تعوق التنمية فعلا ، نتيجة لسلوك بعض الفئات الاجتماعية المنحرفة التي تظهر وتسيطر في بعض البلاد النامية نتيجة لتطورات سياسية معينة .

وقد نجح ميردال في تطبيق المنهج الذي يقترحه بطريقة خلاقة فعلا ويظهر ذلك في نفاذه الى صميم المشكلات التي تعاني منها الدول الآسيوية ـ وهي التي خصها بالدراسة ـ وفي تشخيصه لاسباب تخلفها

وبغير ان نلتزم بحرفية المنهج الذي يقترحه ميردال ، يمكن ان ندرس مشكلات العالم الثالث على ضوء ثلاثة ابعاد اساسية :

البعد الايديولوجي ، والبعد السياسي ، والبعد الاقتصادي ـ الاجتماعي .

ونقصد بالبعد الايديولوجي تحديد الاختيار الايديولوجي الغالب لمجتمعات العالم الثالث والبحث وراء هذا الاختيار وتقدير النتائج الفعلية التي ترتبت عليه .

اما البعد السياسي ، فنقصد به الممارسة السياسية الفعلية التي تأخذ مجراها فعلا في هذه البلاد تطبيقا للمسلمات السياسية السائدة فيها ، التي تعد في واقع الامر ترجمة فعلية لبعد اساسي من ابعاد الايديولوجية المختارة ، مع التركيز على دراسة التنظيمات السياسية ، وتكوين واصول النخبة السياسية ، والاتجاهات السياسية السائدة .

ونصل بعد ذلك الى البعد الاقتصادي ـ الاجتماعي وهو يكاد ان يكون اهم هذه الابعاد جميعا ، ذلك لانه يتعلق بالهيكل الاقتصادي وبالبناء الاجتماعي لهذه المجتمعات ، بما يتضمنه ذلك من تقدير للموارد الاقتصادية الموجودة ، وتحديد لنوعية الطبقات الاجتماعية السائدة ، وتحليل لانساق القيم الموجودة ، والصراع بينها ، والقوى السياسية والاجتماعية الداخلة في هذا الصراع واثر ذلك كله على مشكلات التخلف والتقدم .

ان هذه الابعاد الثلاثة تقتضي اجراء سلسلة من الدراسات المتعمقة

ـ التتمة على الصفحة ٧٧ ـ

# ايديولوجية التوازن الاجتماعي

– تابع المنشور على الصفحة ١٢ –

الكفيلة بتغطية جميع جوانبها . غير اننا لا ندعي قدرتنا على الوفاء بهذه المهمة ، فدون ذلك عقبات عديدة . ولذلك نقنع بطرح المشكلات البالغة العمومية المتعلقة بهذه الابعاد الثلاثة ، ونبدأ في هذه الدراسة بالحديث عن البعد الايديولوجي .

(٢)

مشكلة الايديولوجية في العالم الثالث

لا بد اولا ان نحدد ماذا نقصده بكلمة الايديولوجية التي يشيع استخدامها بغير تحديد دقيق لمفهومها . بغير ان نخوض في تفصيلات عديدة ، يمكن لنا القول ان للايديولوجية معنيين : معنى خاص ومعنى عام .

الايديولوجية بالمعنى الخاص كما يفهمها المفكر الماركسي هي نسق الافكار والقيم الذي تتبناه طبقة اجتماعية ما لكي تبرر وضعها في المجتمع وتحدد اتجاهاتها ازاء باقي الطبقات . وهذه الافكار والقيم تكون عادة مؤسسة على تصورات ذاتية ، وفيها تشويه للواقع الاجتماعي الحقيقي .

من هذا القبيل ايديولوجية الطبقات البورجوازية الكبيرة التي تتيح لها فرص شرعية استغلال الانسان للانسان .

اما الايديولوجية بالمعنى العام فهي نسق الافكار والقيم المتعلقة بالاهداف المبتغاة من التطور الاجتماعي . والايديولوجية بهذا المعنى يمكن ان تكون موضوعية وعلمية كايديولوجية الطبقة العاملة وهي الاشتراكية العلمية .

على هذا الضوء يمكن ان نناقش مشكلة الايديولوجية في العالم الثالث . تتسم دول العالم الثالث – على وجه الاجمال – بانها دول فقيرة ، متخلفة اقتصاديا واجتماعيا ، تحررت حديثا من نير الاستعمار الاجنبي . وهي بعد هذا التحرر جابهت المشكلة الكبرى كيف يمكن تحقيق التطور الاجتماعي ، خصوصا بعد ان سقطت ايديولوجيات الطبقات الراسمالية والبورجوازية المستغلة ، ولم تعد صالحة لتكون اساسا للتنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعي ؟

يمكن القول ان هذه الدول التي نالت استقلالها الوطني عقب الحرب العالمية الثانية بسنوات ، وخصوصا بعد الخمسينات ، قدر لها ان تولد في عالم تسيطر عليه ما اطلق عليه الحرب الباردة بين المعسكرين ، الاشتراكي والراسمالي . فقد كان من نتائج الحرب ان حدث استقطاب واضح ومحدد بين مجموعة الدول التي تدين بالاشتراكية وبين مجموعة الدول التي تدين بالراسمالية والدول الاخرى التي تدور في فلكها باعتبارها دولا تابعة . وكان هناك صراع ايديولوجي عنيف بين المعسكرين عبر عن نفسه على اكثر من مستوى من مستويات الصراع الدولي .

ولدت دول العالم الثالث اذن يحوطها هذا المناخ الفكري الملتهب، وكان عليها ان تختار ، وما اصعب الاختيار الايديولوجي في الفترات الحاسمة من تاريخ الامم !

وبغير محاولة منا لادعاء الحصر الشامل والتعميم على اساسه ، يمكننا القول ان قلة من دول العالم الثالث من اختيار الاشتراكية العلمية كايديولوجية متكاملة بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى . وقد تصلح كوبا هنا مثالا بارزا على هذه المجموعة من الدول . غير ان الكثرة الغالبة حاولت – من خلال اجتهادات متعددة – ان تتبنى الاشتراكية . وهذه الاشتراكية وصفت باوصاف شتى . فهي تارة اشتراكية افريقية، وهي تارة اخرى اشتراكية آسيوية ، وهي مرة ثالثة اشتراكية عربية . ولم يضع المثقفون المحترفون في هذه البلاد وقتهم ، فذبجوا المقالات العديدة والفوا الكتب الضخمة لابراز اصالة وتفرد هذه الاشتراكيات ، والفروق الكبيرة او الصغيرة – حسب الاحوال – التي تميزها عن الاشتراكية العلمية بمعناها المعروف .

ويحدثنا جونار ميردال بهذا الصدد في فصل ضاف يعقده لمناقشة « مفاهيم وتطبيق الاشتراكية » في كتابه الدراما الاسيوية الذي سبق ان اشرنا اليه ، عن ان الاشتراكية كانت وظلت لفترة طويلة هي العقيدة الرسمية للحكومات ولاغلب الاحزاب السياسية في عديد من الدول الاسيوية مثل الهند وسيلان وبورما واندونيسيا .

وبالرغم من انه في هذه الدول يذيع القول بالانتماء – ايديولوجيا – الى الاشتراكية ، غير ان هذا المصطلح لم يتح له ان يحدد على وجه الدقة ابدا . فالخلط يحيط بهذا المصطلح من كل جانب ، خصوصا حين يراد وضع الفروق بين الاشتراكية من ناحية والماركسية من ناحية اخرى ، وقد قر في اذهان المشاركين في الحوار حول الاشتراكية من قادة سياسيين ومثقفين وكتاب وغيرهم ، ان الجماهير التي يوجهون لها الخطاب تفضل الاشتراكية المطعمة بصبغة محلية ، على الماركسية بصورتها التقليدية ، كانت محصلة هذه العملية ضربا من ضروب التوفيق او التلفيق الايديولوجي ، ظهر في صور متعددة ، وتحت اسماء شتى ، كالاشتراكية الاسلامية ، كما هو الحال في الباكستان ، او الاشتراكية على الطريقة الاندونيسية ، كما توجد في اندونيسيا ، او الاشتراكية البوذية في بورما .

ومن المعتاد – في هذه البلاد – الزعم بانه ليست هناك عملية تلفيق ايديولوجي ما دامت الاشتراكية قد كانت في صميم الثقافة القومية ذاتها .

غير ان الحقيقة – كما يقرر ميردال – ليست بهذه البساطة ، اذ لا يخفى مدى التعسف في كثير من هذه المحاولات الذي يظهر في ربط الاشتراكية ربطا مصطنعا ببعض العناصر المتناثرة في التراث القومي .

ولذلك يخلص ميردال بحق الى ان جهود المثقفين الذين ينغمسون في تبرير هذا التلفيق الايديولوجي ليست سوى ضرب من ضروب الثرثرة اللفظية العميقة التي لا طائل وراءها .

ويكشف هذا التلفيق الايديولوجي عن نفسه بصورة واضحة في الاوصاف التي عادة ما تعطي للمجتمع المنشود اقامته في هذه البلاد . فهذا المجتمع يوصف احيانا بانه « مجتمع اشتراكي » ، ومرة ثانية بانه « مجتمع تعاوني » ، ومرة ثالثة بانه مجتمع « اشتراكي تعاوني » . وفي جميع الاحوال يركز على ضرورة اقامة هذا المجتمع بكل الوسائل السلمية والشرعية الممكنة .

وقد عبر عن هذا الاتجاه خير تعبير زعيم الهند الراحل جواهر لال نهرو في احدى خطبه التي اورد ميردال فقرات منها حيث قرر انه : نحن نعلم – بوجه عام بطبيعة الاحوال – اننا نريد مجتمعا يرتفع فيه مستوى معيشة كل فرد ، مجتمعا لا تتركز فيه السلطة .. ولكن في اللحظة التي تذهبون فيها الى ابعد من ذلك على مستوى الصياغة النظرية فانكم تحاولون ان تسجنوا نظامكم وتوقفوه عن التطور في المستقبل » .

وهذه العبارات واضحة الدلالة في معناها ، اذ انها تريد ان تقصر الجهود على محاولة تحقيق بعض المكاسب التي تتم بطريقة اصلاحية ، وتحذر في الوقت نفسه من محاولات التنظير الشامل ، خوفا من ان يؤدي ذلك الى الجمود كما يقرر نهرو .

وحقيقة الامر ان الاختيار الايديولوجي الغالب في دول العالم

الثالث ، والذي يتمثل في التشبث الشديد بالحل الوسطي للمشكلة الاجتماعية ، ومحاولة اقامة الشواهد على ضرورته تقديرا لعديد من الاعتبارات التي اصطنعت اصطناعا ، كان في حقيقته تعلة استندت اليها بعض الطبقات الاجتماعية السائدة في بلاد العالم الثالث عن طريق ممثليها في السلطة ، لعدم التطبيق الكامل للحلول الاشتراكية الجذرية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة التي ترزح تحت عبئها الجماهير الكادحة في هذه البلاد .

وعن طريق « تجريبية » عقيمة ومتخبطة ، اخذت الصفوة الحاكمة في هذه البلاد تمارس التجريب السياسي بكل الوانه ، والتجريب الاقتصادي بكل صوره ، على حساب المصالح الحقيقية لقوى الشعب العاملة .

التجربة الاشتراكية كبديل للاشتراكية العلمية :

اذا كان المفكرون اليمينيون في العالم الرأسمالي قد حاولوا ان يقدموا التكنولوجيا او ما يطلق عليه « التكنسزم » بديلا عن الايديولوجية ، بزعم ان عهد الايديولوجيات قد ولى وراح، فان المفكرين اليمينيين في بلاد العالم الثالث يحاولون ان يقدموا « التجريبية الاشتراكية » بديلا للاشتراكية العلمية . وذلك منطقي بطبيعة الاحوال ، ما داموا لا يستطيعون الادعاء بانهم يستطيعون تقديم التكنولوجيا بديلا عن الايديولوجية ، لان بلادهم كما قلنا ما زالت تخطو خطواتها الاولى في طريق الثورة الصناعية الاولى ! غير انهم مع ذلك يقترحون الاستعانة بالتكنولوجيا المستوردة من البلاد المتقدمة لكي تعوض مجتمعاتهم عن التخلف الرهيب الذي ترزح تحت عبئه ، وكأن التكنولوجيا آلة حديثة الصنع يكفي ان تصلك في طرد تفتحه ، وتخرجها وتديرها وينتهي الامر !

واحيانا يظن بعض هؤلاء الكتاب والمثقفين انه يكفي رفع شعار العلم والتكنولوجيا لكي تحل كل مشكلات المجتمع .

ان التكنولوجيا ـ باعتبارها التطبيق العملي للعلم ـ تحتاج لكي تستخدم وتطور وتعمم الى احداث ثورة اجتماعية كبرى في المجتمع . وهذه الثورة لا بد ان تكون اشبه بالمحراث الحاد الذي يقلب التربة كلها تمهيدا لاعادة زرعها . غير ان هذه الثورة الكبرى ، لا يمكن ان تنطلق هكذا قوة كاسحة بغير موجهات ايديولوجية تحدد لها مساراتها ، وتكون اساسا للقرارات الحاسمة .

وليس هناك في العالم المعاصر سوى ايديولوجيتين متكاملتين : الايديولوجية الاشتراكية العلمية من ناحية ، والايديولوجية الرأسمالية من ناحية اخرى . ولقد اثبتت الاحداث العالمية الاخيرة افلاس الايديولوجية الرأسمالية المتطورة والتي ادخلت عليها محاولات التهذيب والتشذيب مرارا .

فمجتمع الرخاء او مجتمع الاستهلاك الذي اشتدت اليه الدعوة فترة من الزمن ، بان للعالم تفككه وانهياره . ويشهد على ذلك الثورة الاجتماعية الكبرى التي اجهضت في فرنسا ، وحوادث العنف البالغة التي تسود الولايات المتحدة الامريكية في الوقت الراهن ، ومظاهر الصراع الاجتماعي التي اخذت تسود المجتمعات الاوربية حاليا .

وهكذا لم تستطع التكنولوجيا بكل تقدمها وجبروتها ان تكون عاصما للمجتمعات الرأسمالية من ثورة الجموع ، ولا استطاع مجتمع الرخاء المزعوم ان يمنع اسباب التفكك الاجتماعي من ان تأخذ طريقها للنظم الاجتماعية التقليدية ، مما جعل الانسان في هذه المجتمعات يشعر بالقلق والاغتراب والضياع .

ولا يبقى بعد ذلك سوى ايديولوجية الاشتراكية العلمية . وهي ايديولوجية تتميز بعلميتها من ناحية وشمولها من ناحية اخرى ، وليس من قبيل التناقض في حقيقة الامر وصف ايديولوجية ما بالعلمية كما يزعم بعض المفكرين الرجعيين ، ذلك ان الاشتراكية العلمية كنظرية سوسيولوجية اثبتت قدرتها على وصف المجتمع وتفسيره ، وكمنهج اظهرت قدرتها على فهم وتحليل عديد من المشكلات التي يزخر بها المجتمع الانساني .

غير انه ليس معنى ذلك ان الاشتراكية العلمية ايديولوجية كتبت لها العصمة من الخطأ او انها امتلكت الحقيقة مرة واحدة والى الابد . لقد كان من سوء حظ الاشتراكية العلمية ان تتجمد زمنا طويلا نتيجة عدم استخدامها باعتبارها منهجا علميا حيا ينبغي تطبيقه لوصف وتفسير الواقع الاجتماعي بكل صوره واشكاله . وقد استطاعت الاشتراكية العلمية ان تقدم تفسيرات موضوعية لمختلف التغيرات الكبرى التي حدثت نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية مما يؤكد ان التطور لم يتجاوزها . فما زالت الاسس الرئيسية للاشتراكية العلمية صحيحة ، وما زالت منطلقاتها النظرية والمنهجية صالحة للبحث في شئون المجتمع الانساني المعاصر .

وليس هناك من طريق سوى تطبيق منهج الاشتراكية العلمية للحصول على صور عينية وواقعية عن مختلف الظواهر التي تسود المجتمعات الانسانية . وبذلك يمكن اكتشاف جوانب النقص في النظرية وقد يؤدي ذلك ايضا الى ادخال تعديلات جزئية او كلية على النظرية ذاتها .

على ضوء ذلك كله ، نستطيع ان نحدد وضع دول العالم الثالث. فهي قد رفضت الايديولوجية الراسمالية من ناحية لعدم صلاحيتها لتحقيق التطوير الاجتماعي المنشود ، ورفضت الاشتراكية العلمية لاسباب شتى ليس هنا مجال التفصيل فيها ، وقنعت بتبني نوع او اخر من ضروب « التجربة الاشتراكية » .

وهي تتوهم بذلك انها التزمت طريق السلامة . وانها تستطيع ان تحقق التغيير الاجتماعي بخطى وئيدة ، ولكنها اذا ارادت ان تقفز فليس امامها سوى « استعارة » التكنولوجيا من الدول المتقدمة . وهذا كله في الحقيقة وهم زائف ، ليس من شانه سوى ان تزداد المسافة بين الدول المتقدمة وبينها . ونحن في عصر يتم فيه من التغيرات في عشر سنوات ما كان يتم من قبل في مائة سنة بدون ادنى مبالغة .

الايديولوجية والتطور التكنولوجي :

لا يمكن تحقيق التطور التكنولوجي في البلاد المتخلفة ، بغير تطبيق كامل للاشتراكية العلمية كايديولوجية مكتملة . ذلك ان الثورة العلمية والتكنولوجية ـ كما يؤكد رادوفان ريشتا ـ لن يتاح للانسانية ان تجني كل ثمارها الا في ظل النظام الاشتراكي .

وهذا التطبيق الشامل من شانه :

ـ تعبئة جماهير الشعب العاملة لتحقيق الاهداف القصوى التي يرى المجتمع ضرورة الوصول اليها ، ويقتضي هذا بطبيعة الاحوال ضرب جميع المصالح الطبقية للطبقات الاجتماعية المستغلة بكافة صورها ، وللفئات الاجتماعية المنحرفة التي ظهرت خلال ما يطلق عليه مرحلة التحول الاشتراكي .

ـ اطلاق سراح التفكير العلمي حتى يغزو كافة المجالات ، ورفع لافتات « التابو » ( المحرمات ) التي درجت المجتمعات التقليدية على

الاكثار من وضعها في طريق المفكرين والمثقفين حماية لمصالح الطبقات المستغلة والفئات الرجعية في المجتمع .

ـ تحقيق الشروط الاجتماعية اللازمة لكي تنمو طاقات الابداع الانساني الكامنة لدى افراد جماهير الشعب العاملة . ويتصل بذلك القضاء على ظاهرة « هجرة العقول » التي تديرها وتمولها الامبريالية الامريكية على وجه الخصوص وفق تخطيط مدروس ومنظم ، وذلك لضرب القوى الحية في دول العالم الثالث ، وافقارها علميا الى الابد.

غير ان ذلك كله يتطلب في الحقيقة ضربا من ضروب الالتزام الايديولوجي الكامل ، ونعني به في هذا المقام التمسك الكامل بالاشتراكية العلمية وعدم التراجع بصدد تطبيقها تطبيقا شاملا ، وشن الحروب على خصومها في الداخل بغير هوادة، وعدم مهادنة اعدائها الخارجيين.

لقد اثبتت تجربة كثير من بلاد العالم ، التي تكافح لارساء دعائم تطورها الاقتصادي ان الاختيار الايديولوجي الذي انساقت اليه في صورة التجريبية الاشتراكية كان عقبة حقيقية في سبيل تطورها الاجتماعي وهي عقبة لا بد من تجاوزها اذا اريد لهذه البلاد المتخلفة ان تعوض ما فاتها ، لكي تلحق بعصر العلم والتكنولوجيا .

ليس هناك مجال لتكنولوجيا بغير ايديولوجية . وليس هناك مفر امام دول العالم الثالث من تبنى الاشتراكية العلمية كايديولوجية مكتملة ، اذا ارادت حقا ان تسيطر على اسرار التكنولوجيا لكي تطوعها في سبيل الرفي باحوال الجماهير ، وتطوير المجتمع الانساني على اساس الانسانية الاشتراكية .

غير انه يقف دون تحقيق ذلك في المستقبل القريب عقبات شتى ، لعل اهمها ان « النخبة الحاكمة » في بلاد العالم الثالث يسيطر عليها اسلوب التفكير « التوازني » ـ ان صح التعبير ، الذي يحاول ما وسعه الجهد ان يقضي على الصراع في المجتمع بكل اشكاله وصوره.

ومن المعروف في النظرية الاجتماعية المعاصرة انه يسيطر عليها اتجاهان : اتجاه التوازن واتجاه الصراع . الاتجاه الاول يذهب الى ان المجتمع بمؤسساته المختلفة يقوم على التوازن وليس على الصراع ، وان الصراع ظاهرة هامشية في حياة المجتمع ، وينبغي تقييدها وحصرها ومنعها من التطور . اما الاتجاه الثاني فعلى نقيض الاول يذهب الى ان الصراع ظاهرة محورية في المجتمع ، وان الصراع بذاته هو اداة التغيير الاجتماعي .

ولقد تبنت اتجاه التوازن ودافعت عنه عبر كل عهود التاريخ البعيدة والقريبة القوى والطبقات المحافظة والرجعية حفاظا على مصالحها الطبقية ، ورغبة في توقي الآثار التي لا يمكن التنبوء بها مقدما والتي قد تترتب على الصراع الطبقي والصراع الاجتماعي لو اطلق من عقاله . ومن هنا استخدمت هذه الطبقات اجهزة القمع المختلفة للحد من الصراع ومحاصرته . ومن ناحية اخرى تبنت اتجاه الصراع ودافعت عنه القوى التي تنادي بتحرير الانسان من الاستغلال ، والانتقال الى مراحل ارقى من التطور الاجتماعي .

وهكذا يمكن القول ان مشكلة العالم الثالث الجوهرية لا تكمن في مجرد التخلف الاقتصادي والاجتماعي . فقد استطاعت بلاد اخرى تبنت الاشتراكية ان تقضي عليه من خلال جهد انساني بطولي ، ولكن المشكلة الكبرى تتمثل في النخبه الحاكمة في بلاد العالم الثالث التي تتبنى عن وعي اتجاهات التوازن والحلول الوسطية ازاء المشكلات الاجتماعية ، وتسعى ما وسعها الجهد الى محاصرة الصراع الاجتماعي وتكميمه حفاظا على امتيازاتها ومصالحها الطبقية . وهي بذلك تمثل صورة كربهة على صور تحكم الاقلية في الاغلبية .

ان دراسة « النخبة الحاكمة » في العالم الثالث ، تكوينها واصولها الطبقية واتجاهاتها الايديولوجية مدخل ضروري لفهم العقبات الحقيقية التي توضع امام الجماهير لكي لا تتحرر من الاستغلال الى الابد .

القاهرة — **السيد يسن**

## بعض المراجع المختارة


(١) السيد يسن ، الايديولوجية والتكنولوجيا ، ثلاث مقالات متتابعة نشرت في مجلة الكاتب في اغسطس وسبتمبر واكتوبر ١٩٦٩ .

(٢) السيد يسن ، الصراع والتوازن في النظرية الاجتماعية المعاصرة، مجلة الفكر المعاصر ، اكتوبر ١٩٧٠ .

(٣) Myrdal, G., The Asian Drama, an inqinry in the poverty of nations, Londan Palican Books, 1968

(٤) Richta, R., La civilisatien an carrefour Paris : Anthropos, 1969

(٥) Stavenhageu, R., Les classes sociales dans les Societés agraires , paris Anthropos, 1969



صدر حديثا

**نابغة البحرين عبدالله الزائد**

تأليف مبارك الخاطر

**البحرين عبر التاريخ** ( طبعة ثانية )
تأليف عبدالله بن خالد الخليفة وعبد الملك الحمر

يصدر قريبا

**العرائس (شعر)** أبراهيم العريض

**ارض الشهداء (شعر)** ابراهيم العريض

**قصائد شعبية (شعر)** عبد الرحمن رفيع

تطلب من

الشركة العربية للوكالات والتوزيع

ص. ب ١٥٦ ـ البحرين